1

المقدمة

تلاشي الهدف العام

دأبنا طوال أكثر من عقدين من الزمن على الكتابة في موضوع تحول الجامعة الأمريكية – في الكتب والمصنفات وحشد من المقالات التي نشر الكثير منها في مجلة التغيير Change، لكن جُلَّها ظهر على صفحات منظورات السياسة التي غدت في أواخر عقد الثمانينيات الدليل الرئيس للظروف المتغيرة في التعليم العالي – ظهور الأسواق، وما لازمها من تلاشي الهدف العام، والمعركة الضرورية إنما الخاسرة إلى حد بعيد لجعل الجامعات الأمريكية متنّوعة ومتاحة قدر المجتمعات التي تتولى خدمتها.

كان كل مقال تنشره منظورات السياسة في حد ذاته نتاج نقاش مطوّلاً بين المثيرين لنقاش الطاولة المستديرة المتصل بشؤون التعليم العالي والمؤثرين فيه، من رجال ونساء غالباً ما يوصفون بأنهم: «مفسدو الملذات»، ومن بينهم رؤساء كليات وجامعات؛ وإلى جانبهم علماء منتخبون من طيف واسع من فروع المعرفة؛ وهناك آخرون ممن لهم باع في مجال السياسة، ومنهم أحياناً حكام ولايات ومشرِّعون ذوو خبرة قديمة في مجالاتهم. كذلك كنا نجتذب أحياناً عاملين في حقل الصحافة جعلت منهم تنقيباتهم في غسيل التعليم العالي شهوداً لا يضاهيهم أحد على التحوّلات التي كانت منظورات السياسة ترصد مسالكها.

ولقد كنا نذكر هؤلاء، كائناً من كانوا، الذين ينضمون إلينا في هذه الجلسة أو تلك من نشاطات الطاولة المستديرة، كما نذكر أنفسنا بأننا لا نود أن نكون مثل كساندرا [لا أحد يصدِّقها]؛ بل عقدنا العزم على التحدث بمصطلحات يفهمها أولئك الذين يعملون داخل

obeikandi.com

الجامعة وخارجها ويعتقدون بها – وليست هذه بالمهمة اليسيرة، إذا أخذنا في الحسبان الانقسام الثقافي الواسع الذي كثيراً ما يفصل ما بين هذا وذاك.

كما كنا نبحث كذلك عن محك يفيد بما كان يحدث للتعليم العالي الأمريكي وأسبابه. واعتمدنا فيما نكتب الآن، في العقد الذي يبدأ فيه القرن الحادي والعشرون، أن يكون المحك، ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، تلك المدة التي يعدّها كثيرون العصر الذهبي للجامعة الأمريكية. ولما كنا لا ننطوي على حنين إلى الماضي فقد قاومنا تلك الصورة الجوفاء. والواقع أن عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كثيراً ما اتّسما بالخدر السياسي وفي الوقت ذاته بالالتزام الشديد.

المبادرات الفيدرالية في منتصف القرن

جدير بالتنويه، من ناحية واحدة مهمة، أن السنوات الخمس والعشرين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مختلفة وأفضل معاً: فقد كان المتوقع من الجامعة الأمريكية أن تضطلع في ذلك الوقت بدور بارز في تحقيق الأهداف المجتمعية الواسعة، وهو دور ليس هنا من يتوقع أن تنهض به الجامعة.

خذوا، مثلاً، المبادرتين البارزتين في التعليم العالي اللتين أطلقتهما الحكومة الفيدرالية في العام 1945. وكان الأدعى للاحتفال بينهما، ومن ثمّ الأرسخ في الذاكرة، قانون المساعدات الحكومية جي آي بيل GI BILL، وما يوفره من منافع في مجال الخدمات التعليمية. ومع صدور هذا القانون، أصبح التعليم الجامعي البوابة التي يعبرها من خدموا في عداد القوات المسلحة للانتساب إلى الطبقة الوسطى، ومعه تدفق هؤلاء بأعداد لا سابق لها إلى الجامعات؛ وهكذا أصبحت الجامعات والكليات المنصات الرئيسة للتنمية الاقتصادية.

وكانت المبادرة الثانية، التي باتت الآن منسية إلى حد كبير، إنما ليست دون تلك تأثيراً، وهي تقرير من وضع فانيفار بوش رفعه إلى الرئيس بعنوان: العلم، حدود بلا نهاية: تقرير إلى الرئيس، وكان فانيفار بوش يومئذ مدير البحث والتطوير العلمي. وقد دعا في تقريره الذي يعود إلى العام 1945، الحكومة الاتحادية إلى الاستثمار على نطاق واسع ومستمر في البحث العلمي الأساسي. وذهب بوش إلى أنه ينبغي أن تكون الهيئة التي تتولى ذلك جامعة

البحث الأمريكية، وذلك جزئياً بسبب الدور الذي اضطلعت به في المجهود الحربي، إنما في معظمه لأنه لا يقدر على تحقيق ما تحتاج إليه الأمة سوى الجامعة وهيئة البحث فيها؛ وكتب بوش: «إن السبب الرئيس لذلك يكمن في هذه المؤسسات حيث يمكن للعلماء أن يعملوا في جو خال نسبياً من ضغط التقاليد أو التعصب أو الضرورة التجارية». وأضاف «[إن هذه المؤسسات توفر] للعامل في العلم في أحسن الأحوال شعوراً قوياً بالتضامن والأمن، فضلاً عن قدر ملحوظ من الحرية الفكرية الشخصية. ولهذه العوامل جميعها أهمية كبرى في تطوير المعرفة الجديدة؛ لأن من شأن هذه المعرفة الجديدة أن تستثير المعارضة بسبب من نزوعها لتحدي المعتقدات أو الممارسات الراهنة».

لقد غدا جل ما أوصى به بوش، بما في ذلك الترخيص لإنشاء المؤسسة الوطنية للعلوم، سياسةً اتحاديةً، وجعل الحكومة الاتحادية الممول الأول لثورة علمية تعيد تشكيل وضع المعرفة، بينما تمنح الأقسام العلمية في كثير من الأحيان صوتاً مهيمناً في ترتيب جامعاتهم. وقد ساعد قانون جي آي بيل وتقرير فاينفار بوش مجتمعين على جعل الكليات والجامعات على قدر من الأهمية لم يكن ليتوافر لها من قبل. وأدت المسؤوليات التي أنيطت بهذه المؤسسات، بهيئاتها التدريسية وطلابها، إلى أن تكون موضوعات جدل واحتفال وتمحيص واهتمام عام ثابت.

ولقد تداخل الموقع الأكاديمي والغرض العام، على مدى العقدين التاليين، في عدد متزايد من المشروعات. وركزت بعض المشروعات حصراً على التطوير الاقتصادي، مثل الدور الذي اضطلعت به الجامعات في إقامة مركز أبحاث جامعة نورث كارولينا North Carolina Research Triangle Park and Foundation في العام 1959، ثم مشاركة جامعة ستانفورد في تطوير ما بات يعرف بوادي السيليكون.

ولقد غدا رؤساء الجامعات شخصيات عامة يتوقع منهم الحديث في موضوعات تتصل بالشأن العام من موقع الخبراء والشهود. ويجدر بنا ملاحظة مقدار السهولة، بعد مضي أكثر من ثلاثين عاماً على تلك الواقعة، في تعداد رؤساء عرفوا شعبياً ما بين عقدي الستينيات والسبعينيات: الأب هيسبرة من جامعة نوتردام، بيل فرايدي من نورث كارولينا، إدوين ليفي من شيكاغو، كلارك كير من جامعة كاليفورنية، كينغمان بروستير

من ييل، وهؤلاء يمثلون في الخاطر فوراً على نحو يكاد لا يمكن أن يصدق على أي رئيس جامعة في الوقت الراهن.

كانت الكليات والجامعات في الستينيات مجالات مهمة للتعبئة والتجنيد للعديد من الحركات الاجتماعية والسياسية التي غدت سمة الستينيات: مسيرات الحقوق المدنية؛ حركة حرية التعبير في جامعة كاليفورنية - بيركلي؛ الاحتجاجات ضد العنصرية والفقر التي ربطت ما بين [جامعة] ييل وسيتي اوف نيوهافين؛ وحركة الاحتجاج على الحرب التي غدت في اتساع ثم اشتدت فاعليتها وكانت خاتمة العقد.

ولعل التغيير الأشد وقعاً كان، على كل حال، إعادة النظر في موقع الجامعة في مخيلة الجمهور الأمريكي. فقد غدت الجامعات في عقد الستينيات، وكانت إلى حد أقل في الخمسينيات، منابر على المسرح السياسي، ومجالات لتعبئة الناشطين الاجتماعيين، وفي كثير من الأحيان أماكن يلجأ المسؤولون إليها في طلب الخبرة الحصيفة حين يريدون حلولاً لقضايا صعبة. والحق إنه ليست كل فكرة تُناقش في بيئة جامعية تعد ذات شأن فعلاً، لكنها نادرة هي الحركة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي لم تر في الجامعة مجالاً حاسماً لعرض الآراء ووجهات النظر.

لقد تلاشت تلك الفاعلية الاجتماعية الآن، في مطلع القرن الحادي والعشرين أو صارت إلى الاختفاء. واليوم يتم النظر إلى الكليات والجامعات بصورة رئيسة على أنها بوابات تفضي إلى الأمان الاقتصادي واحتلال موقع ضمن الطبقة الوسطى.

ولولا حدث يتصل بالتعديلات والليافات السياسية فإنه يكاد ألا يكون هناك من أحد تقريباً يقلق من أن تجعل مؤسسات التعليم العالي الشباب يضل دربه. والحسرة أن هذه المؤسسات أصبحت، في سعيها إلى كسب ميزات السوق، مانحة للشهادات والإجازات أكثر منها تجمعات من المربين الذين يصدرون ويناقشون ويقررون أفكاراً مهمة.

الانجرار نحو أهداف خاصة

ماذا حدث، إذاً؟ إن بعض السبب في أن الكليات والجامعات باتت على ما هي عليه اليوم يعود إلى البداية السيئة جداً لعقد السبعينيات. ذلك أن سقوط القتلى في

الكليتين جاكسون وكنت الحكوميتين قد أفزع معظم من كانوا في تلك الكليتين. ولحق بتلك المآسي حشد من الأحداث الأقل عسفاً، وتراجع مدمر سياسياً ومعطل اجتماعياً. وقد انكفأ الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية إلى الداخل؛ وصار هؤلاء وأولئك أقل اهتماماً بالقضايا المجتمعية وأقل استعداداً لإعلان قيمهم. وبدأ الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية يقللون من السؤال عما يفعله الآخرون أو يفكرون به؛ وأخذوا، بدلاً من ذلك، يركزون على خياراتهم. وكان ذلك عصر التجارب الشخصية -مع المخدرات والجنس وأساليب الحياة البديلة- حيث الفعل أهم من التفسير أو التبرير. ولئن لم يصبح المصطلح رائجاً طوال عقدين من الزمن فإن الشعار غير الرسمي السائد في معظم الجامعات: «لا تسأل، ولا تكشف سراً».

كذلك كان من أثر تحول الاقتصاد قيام حشد من المؤسسات الأمريكية -جامعات ومستشفيات بعرض أوضح الأمثلة- على أن بقاءها يعتمد على ازدياد استجابتها لقوى السوق. وقد كان لازدياد أهمية التعليم الجامعي في نيل الوظائف والحصول على راتب أعلى دوره في ذلك أيضاً، بما يشير للكثيرين أن الغرض الحقيقي من نيل شهادة جامعية نيل كل طالب المزايا تلك وأصبحت الخبرات أشد أهمية من الأفكار.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الأولى عن نأي الكليات والجامعات عن الانشغال بالصالح العام، تقع على الحكومة نفسها، أو الناخبين والمسؤولين الذين تولوا اختيار ذوي المناصب على المستوى الوطني والمحلي. وعلى المستوى الاتحادي، عزز نشوء المعونة المالية دعماً «للمستهلكين» الطلبة، فكرة أن التعليم الجامعي أساساً، إن لم يكن وحده، استثماراً في سبيل التقدم الشخصي. وكأنما قد صُمم قانون الخدمات الحكومية لمساعدة أفراد فقط وليس لمساعدة أمريكة على الانتقال من حالة زمن الحرب إلى زمن السلم. وإن استعداد المشرعين، في عواصم الولايات، للتشجيع على زيادة رسوم التعليم لتحل محل مخصصات الولاية -وذلكم هو نمط يتكرر الآن كلما تقلصت العوائد الضريبية- قد ساعد على خصخصة التعليم العالي العام. وغدا المشرعون والحكام في كل مكان يعتادون على ترك التعليم العالي يسدد نفقاته بذاته؛ وأخذ هؤلاء يذكرون الطلاب والأهل الذين يستولي عليهم الحزن وهم يواجهون رسوم التعليم المتزايدة باستمرار أنه ليس هناك ما يماثل التعليم الجامعي من حيث عوائد الاستثمار.

لقد رافق ارتفاع رسوم التعليم في المؤسسات العامة قفزات كبيرة في الرسوم والأقساط التي تتقاضاها الجامعات والكليات الخاصة. ومع أن تصرفاتهما تحركها دوافع مختلفة إلى حد ما، فإن أعمال القطاعين، الخاص والعام، كلاهما يعززان الفكرة القائلة: إن التعليم الجامعي في طريقه لأن يكون سلعة خاصة. وأن مؤسسات التعليم العالي، التي كان القصد منها خدمة الرفاهية العامة عبر إيجاد فرصة تعليمية، غدت عوضاً عن ذلك عتبات تفصل ذوي الامتيازات على بقية المجتمع؛ إذ من بين 250 مؤسسة تعليمية خاصة وعامة منتقاة نجد أن 55% من طلاب السنة الأولى الجامعية ينتمون إلى أسر ذات دخل يقع في الربعيل الأعلى (25% من المقياس العام) لعام 2000. بينما كانت نسبة هؤلاء الطلاب 46% في العام 1985.

حين ترك معظم صانعي السياسة على مستوى الولاية، الكليات والجامعات الوطنية لتتدبر شؤونها، فإنهم قد سمحوا لهذه المؤسسات، العامة والخاصة، لتتدبر أمورها الخاصة، بدلاً من اتباع سياسات المجتمع. ويتجلى هذا الموقف السياسي بأصرح ما يكون في مقدار ما كانت مؤسسات التعليم العالي تعد بعيدة عن المشكلة والحل معاً، في مواجهة التدهور المستمر في المدارس العامة. ولقد برهنت [ولاية] كاليفورنية عن مدى ابتعاد مستويات نظام التعليم المختلفة عن بعضها. وتعد كاليفورنية عموماً بين الولايات الخمس الكبرى من حيث دعمها للتعليم العالي، ومع ذلك فإن ترتيبها يقع دون الخمس والأربعين من حيث الدعم الذي تقدمه للمدارس الأولية والثانوية. وكما يمكن للمرء أن يتوقع فإن جودة المدارس في مراحل التعليم قبل الجامعي في الولاية تعكس تلك المنحة من الدعم الحكومي.

كذلك يفيد في هذا الكلام عما لم يحدث ونذكر أن صديقاً ورئيساً سابقاً لإحدى الجامعات كان قد سمعنا نقول: إن الجامعات لا تضطلع في الحملات التي تقوم في معظم الولاية للترويج لمحو أمية الكبار إلا بأدوار عارضة. وقد رد صاحبنا بحدة على هذا الطعن بقوله: «صدقني لو أن حاكم الولاية ورئيسي لجنتي الموازنات في الكونغرس والمالية في مجلس الشيوخ أخبراني بأن محو أمية الكبار له الأولوية .... لكنت وجدت طريقة لجعله.... أولوية لدي». ذلكم هو جوهر الموضوع، إن حاكم الولاية والمشرعين لم يطلبوا ذلك، ولعله لم يكن ليخطر لهم ببال، بعد ما حسموا رأيهم الخاص على أن مجرد دعم التعليم العالي يعد مساعدة لمواطني الولاية – من حيث كونهم أفراداً صادف أن كانوا ناخبين أيضاً.

إنما حسبكم أن تراقبوا ما يقوم به السياسيون فعلاً، والدرس ذاته يصدق حتى بقوة أكبر. فالأخبار الرئيسة التي تتصل بالتعليم العالي من واشنطن وتتعلق بالانتخابات الرئاسية في العام 2004، تركزت على جهود عضو الكونغرس بك ماكيون الجمهوري عن كاليفورنية، لإنزال العقاب بالمؤسسات التي زادت أسعارها عن الحد الأعلى المحدد على المستوى الفيدرالي. وكانت مبادرة ماكيون تذكرة تثير البرودة في أوصال المرء بالمدى الذي بلغته السياسة العامة في التركيز على الأسعار، وعلى ما بات في اعتبار الكثيرين فشل السوق في أن تكفل عدالة وفاعلية المنافسة. ولندع جانباً للحظة أن ماكيون قد اقترح مشروع قانون يضع نظاماً للرقابة على الأسعار على المستوى الفيدرالي وأن هذا الاقتراح يمكن أن يبدو أفضل إذا قرئ بوصفه بياناً صحفياً أكثر منه نموذجاً للتشريع الجاد. لكن الدافع وراء مشروع القانون الذي عرضه عضو الكونغرس كان ذلك المبدأ الذي يعرف الجميع الآن أنه قائم: التعليم العالي هو في المقام الأول سلعة استهلاكية. والأسئلة المترتبة على ذلك تكاد ألا تطرح إطلاقاً: كيف تنفق الكليات والجامعات دخلها من رسوم التعليم، أو أيمكن للمال المخصص لدعم أغراض عامة أن ينفق بفاعلية أكبر مما عليه الآن؟

لقد ثبت بالبرهان أن هذا المنحدر يزداد خطورة وانزلاقاً. ومع ازدياد الناس الذين يرون أن الجامعات توفر، بصورة أساسية مزايا شخصية، أمكن للمؤسسات أن تتقاضى حتى أسعاراً أعلى لتوفر هذه المزايا. وبالنتيجة أصبحت الجامعات العامة أقل اعتماداً على المخصصات العامة التي تقدم لها، حتى بلغت درجة أن العديد من أشهر المؤسسات العامة للأمة صارت مثل المؤسسات خاصة. وفي الوقت ذاته وجدنا رؤساء الجامعات الرئيسة الخاصة، والعديد منها ينفرد بمنح تبلغ مليارات الدولارات، قد تخلوا بكل بساطة عن مؤسساتهم من حيث إسهاماتهم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي أو الولاية أو الأمة. وبات الأهم الآن نشدان الجودة والتميز – كما يعبر عن ذلك إلى حد بعيد ما تتمتع به الهيئة التدريسية والطلاب فيها من أفضلية تنافسية.

وهنا، قد يتساءل بعضهم: «وما الضير في ما لدينا؟ فالجامعات الحديثة تؤدي عملها على أحسن وجه، حيث تقوم بتدريس الطلاب لديها، وتدفع بآفاق المعرفة إلى أبعد حد، وتؤدي خدماتها لمجتمعها المحلي على نحو رئيس بوصفها محركات للتطور الاقتصادي.

فلماذا الحنين إلى زمن أقدم لم يكن ينطوي على الشاعرية والتقدم كما يود لنا نقاد التعليم العالي أن نعتقد الآن.

تكمن الإجابة في ما الذي يضيع حين تصاغ الجامعات حصرياً تقريباً وفق متطلبات الطلاب، الذين ينشدون الحصول على الإجازات العلمية بالإضافة إلى الهيئات التجارية والحكومية التي تسعى وراء نتائج البحث العلمي. وحين تكون الجامعات تحت هيمنة مصالح السوق تماماً، ينشأ اختصار ملحوظ لأدوارها من حيث كونها هيئات عامة – وتقليص لطاقتها على توفير قنوات عامة لامتحان الأفكار والعقائد فضلاً عن جداول أعمال الحكومة. وليس هناك من ميدان يكون فيه هذا الاختصار جلياً كما هو الحال في غياب الجامعات تقريباً عن الاضطلاع بدور اللاعب النشيط في الصراع من أجل نجاح التعليم الأولي والثانوي في الولايات المتحدة. وما يفوتنا في النهاية أن للمعرفة أغراضها غير تلك الذرائعية، ألا وهي أن الأفكار مهمة سواء أتت لنا بفائدة شخصية أم لم تأت.

فما العمل؟ تعد الإجابة الأولى عن هذا السؤال عرضاً لما لن يحدث وبهذا المعنى لن يجدي ذلك نفعاً. فلن تكون هناك عودة إلى عهد أبسط كانت فيه الشريحة من السكان التي تسعى إلى نيل التعليم الجامعي أصغر جداص مما نعهده الآن، كما ليس هناك أي احتمال بتقلص هيمنة قوى السوق أو أن يغدو التعليم الجامعي مشروعات تجارية أقل تكلفة أو تعقيداً. ومهما علا صوت المتضرر في استنكار تحويل التعليم العالي إلى «سلعة» فإن تحول مؤسساتهم إلى مشروعات تجارية سوف يتقدم بسرعة، إن لم يكن لسبب سوى ما سيؤدي إليه دخل السوق من الاستمرار في التعويض عن المخصصات العامة.

الالتزام بالرسالة والذكاء في السوق

لقد غدونا نفهم، في ضوء هذا الواقع، أن المفتاح لجعل الجامعة الحديثة ذات أهمية عامة يكمن، ويا للمفارقة، في جعلها أشد تحسساً بالسوق – أو إذا شئنا استخدام المصطلح الذي غدونا نؤثره، جعل الجامعة ذات ذكاء في السوق. وحينما يواجه معظم الرؤساء ومؤسساتهم هذا الضرب من شح الموارد الذي يتحدى التعليم العالي حالياً لا يكون أمام هؤلاء إلا جعل الحفاظ على الوظائف والعمليات الراهنة أولوية عليا لهم. فإذا

واجهت هذه المؤسسات المحتم فإنها تلتزم بإستراتيجية محافظة إلى حد بعيد من تقليص الاستثمارات من مختلف القطاعات وإرجاء عمليات الاستثمار. ومحصلة ذلك، بالرغم من كل النوايا الطيبة لدى الجميع، قيام مؤسسة حتى أكثر اعتماداً على أسواقها الراهنة وأقل قدرة على الاستثمار مستقبلاً، فضلاً عن متابعة سياسات وبرامج عامة من حيث كونها نقيض المصلحة الخاصة.

هناك استثناءات مهمة؛ خذوا جامعة ميتشيغان مثلاً. فقد حددت الجامعة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين طرقاً لتشجيع كلياتها ومؤسساتها، بالإضافة إلى أفراد من أعضاء الهيئة التدريسية على تطوير أسواق جديدة للتعويض عن تقلص المخصصات الحكومية. ومع سيطرة جامعة ميتشيغان على السوق أخذ المسؤولون في الجامعة يتحدثون علناً عن شركة جامعة ميتشيغان انكوربوريتيد». فما وفرته هذه السيطرة كان الثقة المؤسساتية والمزيد من الموارد المالية. وكانت جامعتا ميتيشغان وكاليفورنية - بيركلي قد تلقيتا في عقد السبعينيات المستوى نفسه تقريباً من الإيرادات الأساسية. لكن إيرادات ميتشيغان تجاوزت، بعد ثلاثة عقود، تلك التي تحققت لبيركلي بأكثر من 400 مليون دولار.

ويعود نجاح جامعة ميتشيغان إلى أنها جعلت نفسها أقل اعتماداً على مخصصات التمويل من ولاية ميتشيغان وأكثر اعتماداً على السوق وما تأتي به من أجور التعليم والرسوم التي يدفعها الطلبة، مما شكل تعويضاً فاق كثيراً ذلك الانخفاض الكبير في القيمة النسبية لتمويل الحكومة. وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي كانت ولاية ميتشيغان تقدم في الواقع أقل من 20% من مجموع إيرادات الجامعة (بما في ذلك العمليات التي تجرى في مشفاها ومشروعاتها الإضافية). وهكذا غدت جامعة ميتشيغان وجه الخصخصة.

وتفيد تجربة جامعة كاليفورنية - بيركلي بما يحدث عندما تكون المؤسسة تواجه انخفاضاً أو تراجعاً بالدعم العام، ولا تقوم بالتوجه إلى السوق بالمعنى الذي ذهبت إليه جامعة ميتشيغان، فقد كان نظام جامعة كاليفورنية في معظم تاريخها يرفض أن تتقاضى من طلابها أجوراً عن التعليم الذي توفره؛ وتعتقد، بدلاً من ذلك، بأنه يجب على الدولة أن توفر التعليم الجامعي، بوصفه من الصالح العام. وفي هذه الناحية، تشابه جامعة كاليفورنية الجامعات الأوروبية واليابانية ذات التمويل الحكومي. ولما واجهت الحاجة إلى زيادة الإيرادات

كي تظل في وضع المنافس، فقد رفعت جامعة كاليفورنية رسوم الطلاب بزيادة متواضعة؛ ولما واجهت، فيما بعد، خفضاً كبيراً في التمويل من ولاية كاليفورنية أخذت تتقاضى رسوماً من الطلاب وفق تعرفة متصاعدة بسرعة. ولكن إذا كان الهدف أن تظل منافسة لجامعة ميتشيغان من حيث الإيرادات، فإن رفع الأسعار قد جاء متأخراً قرابة عقد من الزمن. فلما كان العام 1991، حين وضِعت السياسات الجديدة في كاليفورنية موضع التنفيذ، كانت جامعة ميتشيغان تستمد 31% من إيراداتها الأساسية من الأقساط التي يدفعها الطلبة. وفي أواخر التسعينيات كان دخل جامعة كاليفورنية – بيركلي من المصدر ذاته لا يزيد على 23.4%، وإن كانت مصادر إيراداتها الأخرى تماثل مصادر جامعة ميتشيغان.

وقد اختارت جامعة ميتشيغان، في تقربها من السوق، مستقبلاً يسمح لها بأن تتجاوز جامعة كاليفورنية. من حيث تدفق المال، وفي نظر الكثيرين من حيث النفوذ العلمي. وليس من قبيل المصادفة المحضة، على ما نعتقد، أن تكون جامعة ميتشيغان قد اضطلعت أيضاً بدور رائد في أهم تشريع يتصل بالتعليم العالي. وفي دفاعها عن السياسات التي تستخدمها في قبول الانتساب التي تلحظ الجانب العنصري، برهنت جامعة ميتشيغان وإدارتها ذات التفكير الواقعي والنزعة للتعامل بذكاء مع السوق ما يمكن لمؤسسة ملتزمة برسالتها أن تنجز في الدفاع عن مبدأ عام جماهيري؛ إذ إن دفاع جامعة ميتشيغان عن العمل الايجابي قد بعث الحيوية في النقاش الذي عم البلاد حول التفاوت الاجتماعي وأسبابه في أمريكة الحديثة اليوم؛ كذلك ذكرت الجامعة مواطني ميتشيغان بأن جامعتهم ظلت معقل الصالح العام.

يمكن أن تكون الإجابة عن السؤال عما يجب على الجامعات أن تقوم به لتبقى مواقع للنشاطات العامة، هي أن تقوم باستخدام الأموال المكتسبة في السوق لتمويل المشروعات التي تعزز قناعة الجامعة بنفسها بأنها مؤسسة ذات هدف عام – أن تكون ذات ذكاء في السوق لتظل ملتزمة برسالتها. وتسعى كل الدراسات التي يحتويها هذا الكتاب بين دفتيه إلى عرض التفاصيل والسياق لمعنى الذكاء في السوق والالتزام بالرسالة. وبعضهم يفكر بمقدار حاجة الجامعة لأن تكون أفضل تنظيماً وأكثر عناية بالمشروعات الاستثمارية. وهناك من يهتم بالتغيير الثقافي اللازم إن كان على الجامعات أن تكون لديها مشروعات في السوق أشد

فاعلية وكفاية. وهناك آخرون يحددون أي منحدر زلق تجد فيه جامعات عديدة نفسها اليوم – حيث تنحدر إلى الأسفل لتكون مؤسسات دون المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه.

في تقرير «العلم حدود بلا نهاية» دافع مؤلفه فانيفار بوش عن خياره أن الجامعة – بوصفها المقابل للمخبر الصناعي – أفضل مكان لتستثمر فيه الحكومة الفيدرالية قدراتها في البحث بقوله: «إن الصناعة محكومة بأهدافها الموضوعة سلفاً، وبمعاييرها الخاصة والمحددة بوضوح، وبالضغط الدائم من الضرورات التجارية». وما يدعو للأسى أن هذا الوصف ما زال يصدق على الجامعة الحديثة أيضاً – وهي موقع تعلم درسه جيداً بأن يتصف بالذكاء في السوق، وفي كثير من الأحيان على حساب الالتزام بالرسالة.

والسؤال الذي ما زلنا نسأله، بعد عشرين سنة منذ أن بدأنا استقصاءاتنا: «أما زالت الجامعات تملك حتى هذا الوقت المتأخر، أن تختار لنفسها أن تكون مواقع للصالح العام؟» وبالرغم من أنه يجب أن تكون الإجابة «بلى» مدوية، إلا أننا ما زلنا في شك من الأمر. ويذهب هذا الكتاب إلى أن على الجامعات، كي تنمو وتزدهر، أن تكون مختلفة عما هي عليه، وأكثر إبداعاً وأقل خطابية في سعيها إلى التميز. إنها تحتاج إلى قادة يودون لمؤسساتهم – بوصفها كذلك– أن تغدو مشروعات سوق جاهزة ومستعدة وقادرة على الاضطلاع بأدوار عامة. كما تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى مسؤولين يتعاملون وإياها بوصفها أكثر من مراكز تجارية للتسوق تقدم الخدمات لزبائنها؛ بل الحق إن على الحكام ومديري الموازنات والقادة المشرعين أن يطالبوا جامعاتهم بأكثر من ذلك –ومرة أخرى بوصفها مؤسسات– حتى وإن كان ذلك يؤدي إلى زيادة مخصصاتها من الموازنة العامة. وأكثر من ذلك يجب على الإداريين والسياسيين أن يؤكدوا علناً أن الجامعة الأمريكية، وهي أصول تعليمية، قادرة على النهوض بخدمة أهداف عامة وخاصة بقوة.

منظورات إلى مشروع متغير

لقد وصلنا إلى محور تركيز هذا الكتاب. وهدفنا عرض فهم أفضل لكيف يؤدي تضافر عوامل الأسواق والإستراتيجيات والأغراض في تجديد الكليات والجامعات الأمريكية.

ونظراً لأن الأسواق تمثل موضوعنا، فلن يكون ثمة استبصار ولا «لحظة كشف»، توضح كل موضوع أو تحمل كل تقصير ظاهر. فليس هناك من عقدة أو حكاية، ولا أبطال ولا أشرار. إن الأسواق تلد أغراضاً وإستراتيجيات، بعضها ناجع فعلاً بمعنى أنها تبلغ النهايات المنشودة. بيد أن النتيجة الأكبر غالباً ما تكون في أكثر الأحيان تضارب الإستراتيجيات والأهداف كل على حدة وتجاه بعضها، مما مرده إلى حد بعيد أن المنافحين عن قضايا معينة لم يستوعبوا تماماً كيف يمكن لأفكار جيدة أن تؤدي في عالم السوق إلى نتائج وخيمة حقاً من حيث الهدف العام. إننا نسعى إلى استيعاب أفضل لهذا الخلل. إذا شئتم، وكيف يمكن لخيارات جيدة وسياسات موضوعة بحرص وعناية -مؤسساتية وشخصية وحكومية أيضاً- أن تبلغ غاياتها المنشودة أو لا تستطيع ذلك أحياناً.

وهكذا، نعرض بين دفتي هذا الكتاب سلسلة من الدراسات؛ ونحن ندعوها منظورات. ولقد سعينا في هذه الموضوعات، على العموم، أن نتتبع تطورات تاريخية على أنها نهج في استيعاب السياق الذي تجري فيه الخيارات حالياً ويرجح أن تظهر في المستقبل. فالأسواق التي أعادت صوغ التعليم العالي الأمريكي لم تبرز فجأة بوصفها نتيجة مخطط مكيافيللي، لجعل الكليات والجامعات الأمريكية أقل مما ينبغي؛ بل إن قوى السوق المؤثرة كانت ترد تقسيطاً، وأحياناً نتيجة عمل معين معلن، مثل قرار استخدام آلية السوق لتوزيع المعونة المالية الفيدرالية، وإن كان ذلك في أغلب الأحيان نتيجة أحداث ومبادرات كان أثرها التراكمي غير متوقع، وتبدو في ظاهر الأمر مفكّكة.

ونظراً لتغير الناس والعوالم التي يسكنونها، فقد تغيرت الكليات والجامعات، إلى جانب الناس الذين تم تعيينهم وتوظيفهم. ولكن من كان يملك السلطان في ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، لم يعد يقدر على أن يملي على الآخرين الإذعان. وفي حين أنه ربما ما تزال الأهداف الكبرى للجامعات - تأمين انتقال المعرفة من جيل إلى آخر وإنتاج معرفة جديدة - تعدّ ثوابت في المشروع. فإنها كذلك أهداف تغيرت معاييرها تغييراً عظيماً أيضاً. ففي السنوات الخمسين الأخيرة صارت الثقافة الجامعية تدرك على أنها ضرورة اقتصادية ينشدها الكثيرون، أكثر منها امتيازاً حكراً على القلة؛ بل إن التحولات في منح البحث العلمي في الجامعات كان مذهلاً. فإيقاع الاكتشاف وتعميم المكتشفات وتحول المنتجات والنتائج إلى

سلع ذات مردود في السوق يجريان الآن بسرعة البرق. ووجدنا الطلاب يتحدثون بانتظام عن فيض من الحقائق والبراهين، والآراء التي تتدفق مثلما تتدفق المياه من خراطيم إطفاء الحرائق، ويتوقع منهم استيعابها والتمكن منها. ويبحث أولئك الذين يدربون الأطباء عن الحاجة إلى إكساب طلابهم المهارات والحدس اللذين يمتلكهما أمين مكتبة طبية، لمجرد أنه لم يعد ممكناً امتلاك القاعدة المعرفية اللازمة لمعظم الاختصاصات الطبية. إنه عصر التعلم في الوقت المناسب بل حتى الاكتشاف في الوقت المناسب.

لقد أدى تداخل الظروف هذا، مع تنامي الاعتقاد بأن الحكومات غالباً ما تسيء تدبير الأمور، إلى إنشاء وصوغ أسواق للتعلم والبحث هي الموضوعات التي بين أيدينا. ويتوزع كتابنا هذا في ثلاثة أجزاء تقريباً، حيث يتم التركيز أولاً على المفاهيم، ثم على النتائج وأخيراً، يعرض، وإن بطريقة مختصرة، للوصوفات.

المفاهيم

تتناول الفصول الثاني والثالث والرابع الأسواق حيث تتنافس الكليات والجامعات وفق عرض ثلاثي الأبعاد. فيكرر الأول مفهوم السقاطة الأكاديمية[1] (academic ratchet) والشعرية[2] الإدارية (administrative lattice) لاستقصاء كيف أثرت الأسواق على سلوك ومن ثمّ تنظيم المشروعات الأكاديمية. فلقد حررت السقاطة الأكاديمية الهيئة التدريسية بصورة عامة، والهيئة التدريسية ذات التوجهات لإقامة المشروعات التجارية بصورة خاصة، من أعباء التدريس، وسمحت لأعضائها بمتابعة اهتمامات من اختيارهم ووفق تعريفهم. ومع تقلص مسؤوليات الهيئة التدريسية في تشغيل المؤسسات التي تعمل بها تقوم الشعرية الإدارية بتحويل الإداريين والبيروقراطيين إلى رجال أعمال من الداخل ومحترفين في مجالات متنوعة مثل خدمات الطلاب والإدارة المالية.

(1) السقاطة: لسان أو دقر يدخل بين أسنان دولاب مسنن مما يجعل الدولاب يتحرك باتجاه واحد فقط. أما السقاطة الأكاديمية مصطلح يقصد به تقليص أعباء التدريس للهيئة التدريسية وجعلها تنصرف إلى مزيد من البحث والنشر والتركيز على المجالات التي تختص بها.

(2) الشعرية الشبك المعدني أو الخشبي الذي يوضع على النافذة.

نلتفت بعدئذ إلى تشكيل الأسواق لتلبية الخدمات التربوية مع تركيز خاص على سوق المرحلة الجامعية الأولى undergraduate في الولايات المتحدة. وهذه سوق، كما لاحظ مايكل مكفيرسن، يحكمها سباق تسلح لقبول الطلاب أُفلت من عقاله. ولسوف نتساءل في هذا الفصل لماذا لم تضبط سوق التعليم في المرحلة الجامعية الأولى الأسعار ولم تعزز ذلك المستوى من الجودة التي لطالما اعتقد المصلحون التربويون بضرورته. ولماذا صار للتصنيفات التي عرضتها مجلة يو إس نيوز آند وورلد ريبورت US News and World Report هذا الدور الطاغي في التعبير عن تفضيلات الطلاب وخيارات الأسر؟ وتتطلب الإجابة، ولا عجب، تفهّماً لما يعرفه الطلاب وأسرهم وما ينشدونه من سوق صار السعر فيه، شأنه شأن تصنيفات الجامعات ذاتها بديلاً عن التميز.

والمفهوم الثالث الذي سوف نستقصيه هو العلاقة بين الرسالة والأسواق المتضمنة في عنوان كتابنا وبلغة نأمل أن تتفق وما يمليه الحدس الذي يأتي به معظم الناس إلى السوق سنقوم باستقصاء وجوه الشبه، إنما الأهم من ذلك الفروق بين المشروعات الربحية وتلك المشروعات غير الربحية. وهنا نضع مخططاً لضرب من تفاضل الخيارات الذي يساعد على جعل تلك الضروب من المبادلات التي تحتاج الكليات والجامعات إلى القيام بها أكثر عقلانية وشفافية، في الوقت الذي تسعى فيه أن تظل ملتزمة برسالتها.

النتائج

يتناول القسم الأوسط من هذا الكتاب ما كنا قد أطلقنا عليه نتائج المنافسة في السوق. حيث يعلم المرء التأثير الذي تمارسه قوى السوق على جوانب معينة من التعليم العالي وما تجلبه معها من إدراك عام أوسع لنهج هذه الأسواق في إعادة صوغ معظم جوانب أي مشروع أكاديمي. ويركز الفصل الخامس على الألعاب الرياضية الجامعية ولا سيما في المؤسسات التي تمارس قبولاً انتقائياً. ونحن نذهب إلى أن الأزمة المتصاعدة في نسبة أماكن الصف الأول في مؤسسة بارزة التي ينبغي احتجازها للرياضيين المنتخبين تشكل درساً في ما يمكن أن يحدث حين تدخل سوق المنافسة -أو مجرد المنافسة وحسب- جماعات ما عادت تتحدث عن القيم.

ينقل فصلنا السادس، النشر والفناء، الشكوى التاريخية للأساتذة المساعدين من ضرورة النشر أو مواجهة العواقب في استقصاء ما حدث حين صار قلة من الناشرين الذين ينشدون الربح يتمتعون بما يقارب سلطة الاحتكار في نشر نتائج الأبحاث. ونكاد ألا نقع على أحد في الجامعة يقلق كثيراً حين تظهر دور النشر فجأة حاملة الهدايا ووعد بإنقاذ الجامعات والجمعيات العلمية التي ما عاد بوسعها الإسهام في تمويل الدوريات العلمية المسؤولة عن نشر نتائج البحوث في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة والبيولوجية الطبية. فكيف وصلت الجامعة إلى فقدان قدرتها على استخدام المعرفة التي أتى بها هذا البحث الذي أنفقت عليه، إنها لقصة حزينة، وإن كانت تنطوي على موعظة.

أما الفصل التاسع فإنه قصة أخلاقية من نوع مختلف عما سبق. ففي أواخر تسعينيات القرن العشرين بدا أن التعليم العالي الأمريكي على شفير أن يتحول بوساطة قوى تكنولوجية وتجارية أنجبت التعلم الإلكتروني e-learning. ولقد بذلت الوعود وأنفقت الأموال، لكن ما نتج عن ذلك كان قطعاً أقل من المتوقع. فقد قطع دعاة التعلم الإلكتروني وعداً بحدوث ثورة في التعليم تسمح فعلاً بتعليم حسب الطلب يلائم احتياجات كل طالب بمفرده. ولكن، عوضاً عن ذلك، غدا التعلم الإلكتروني أساساً طريقة لتوزيع مقررات تعلم بالمراسلة على شبكة الويب تحت اسم التعليم عن بُعد. وقد تكشفت معظم المشروعات التجارية الضخمة في التعلم الإلكتروني، بما في ذلك عدد من المشروعات الشهيرة مثل مشروع فاثوم Fathom الخاص بجامعة كولومبيا، ومشروع NYU Online الخاص بجامعة نيويورك، وكل منهما كلف مؤسسته عشرات ملايين الدولارات. فلماذا يكون التعلم الإلكتروني ابتكاراً محبطاً - وماذا يقول لنا صراحة عن مدى استعداد الجامعات لدخول أسواق تحكمها تكنولوجيات سريعة التغير؟

تسهم الآفاق التجارية التي كانت ذات يوم تدور في فلك التعلم الإلكتروني كذلك في النتيجة الرابعة من نتائج السوق التي كنا بصدد متابعتها. حيث يقدم لنا سؤالنا «من يملك التدريس؟» وسائل مهمة لتناول موضوع كثيراً ما يجري الحديث فيه بطريقة مجردة، إنما قلما يستقصى بقدر كاف من التفصيل يسمح لمؤسسة ما بعرض ما يجري بين جدران قاعة الصف. ومن الاحتمالات الأكثر مدعاة للحيرة التي تلوح في الأفق اعتناق الجامعات الاستغلال التجاري للتكنولوجيا الإلكترونية التي ابتكرها المهندسون والفيزيائيون لديها

مما يفرض واقعياً مناقشة حقوق الملكية في صيغة أخرى: من له الحق بالنسخ أو الاستغلال التجاري لما تخرج به الهيئة التدريسية؟

الوصفات

يركز القسم الأخير من هذا الكتاب على الوصفات، وإن كنا نسرع إلى إضافة إننا لا نملك إجابة لأولئك الذين يودّون إعادة العفريت إلى المصباح. فأسواق التعليم والبحث التي تصوغ -وقد يقول بعضهم تشوه- التعليم العالي الآن وجدت لتبقى؛ بل إنها لن تزداد إلا قوة في السنوات القادمة. ولذلك كانت الوصفات التي نقدمها تتصل بزيادة المرونة والاستقلال؛ ونحن ننصح بتعلم سبل امتلاك الذكاء في السوق للمحافظة على الالتزام بالرسالة.

أول وصفة نقدمها يعكسها عنوان الفصل التاسع، وهي جعل جودة التعليم المهمة الأولى». ذلك أن الأسواق تكافئ فعلاً تلك المشروعات التي تساعد في تعيين وإنتاج ما تراه السوق منتجات تتسم بالجودة. وهناك صناعات وجامعات في بقاع أخرى من العالم أتقنت فن وحرفة ضمان الجودة. فما هو المطلوب -ماذا ينبغي أن يحدث داخل الكليات والجامعات الأمريكية- لترسخ تلك الدروس والتقنيات ذاتها في الولايات المتحدة؟

نلتفت بعدئذ إلى موضوع الالتحاق بالجامعات. والسؤال هنا كيف يمكن للكليات والجامعات بالاشتراك مع هيئات عامة تتضمن المدارس الأولية والثانوية، أن تطرح حوافز فاعلة تؤدي، في عالم يهيمن عليه سباق تسلح للقبول، إلى نجاح مزيد من اليافعين الذين في خطر (المحرومين) at-risk، تعليمياً واقتصادياً معاً؟ فطوال ما يزيد على ثلاثين سنة كانت استجابة السياسة العامة تجنح إلى إنشاء نظام سندات مصممة خصيصى لإتاحة التعليم في المرحلة الجامعية الأولى لكل طالب محتمل بصرف النظر عن الإمكانات الاقتصادية. فلئن كانت منح بيل Pell والقروض المخصصة للطلاب قد وسعت الالتحاق بالجامعات، إلا أنها لم تؤد إلى ردم الهوة في المشاركة بين الأكثرية والأقلية في نطاق التعليم العالي. أما الوصفة التي نعرضها فمختلفة: استخدموا السوق، إنما لا تقتصروا على تقديم السندات والقروض للطلاب؛ بل استغلوا، عوضاً عن ذلك، سلطة السوق والقدرة الشرائية

للمخصصات الحكومية لإنشاء ذلك الضرب من المشروعات المشتركة اللازمة لإشاعة مناخ من الفرص لطالما جرى السعي إليه.

ويقدم الفصل الحادي عشر وصفة أشد عمومية لسياسة عامة في عصر الأسواق. ونركز هنا على ما تعلمته، بالإضافة إلى ما لم تتعلمه، المؤسسات طوال السنوات الثلاثين الأخيرة بشأن الحلبة السياسية، ونقترح ما هي تلك الدروس الإضافية التي تحتاج إلى الاستيعاب سريعاً. وتنطوي هذه الدروس في بعضها على اعتراف عام من قادة المؤسسات بأن صناعتهم لم تدخل في معظم الأحوال الحلبة السياسية بدافع من مصالحهم الذاتية. ولعل المفارقة أنه يجب على الكليات والجامعات أن تقوم بأفاعل وألا تكتفي بمجرد تجديد تأكيد التزاماتها بالهدف العام. وهذا مؤداه، في النهاية، اكتمال الدائرة بادراك أن الالتزام بالرسالة والذكاء في السوق معناهما الدراية السياسية.

ويبدأ فصلنا الثاني عشر والأخير بقصة الزمن الذي سألنا فيه ألفاً وثماني مئة من رؤساء الكليات والجامعات لقاءنا في سانت لويس فحضر منهم فعلاً خمس مئة. وكانت تلك لحظة تغيير في التعليم العالي – لحظة، كما بينت مجلة منظورات السياسة، مستمدة من إعلان اجتماع الحكماء، حين طُلب إلى التعليم العالي الرقص على لحن التغيير. ولقد سعينا طوال العقد الذي تلاه إلى توضيح معنى الرقص مع التغيير من حيث الممارسات والمفاهيم والسياسات. والفصل الثاني عشر ردنا الراهن على ذلك السؤال.

obeikandl.com